

# تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

سبتمبر 2022

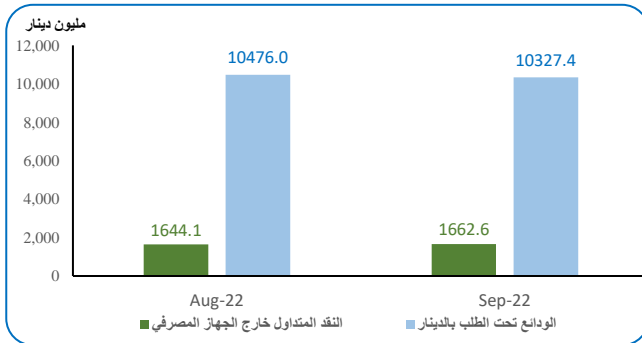
يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر سبتمبر لعام 2022، وذلك في ضوء الجداول الإحصائية المحدثة والمطورة من جانب بنك الكويت المركزي لتتوافق مع الأدلة والمنهجيات الدولية وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. ونعرض هذه التطورات على النحو التالي:

## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### 1. عرض النقد (M1):

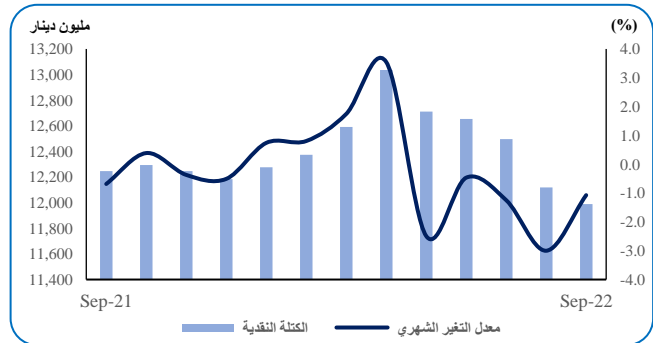
تُشير بيانات الكتلة النقدية (M1) أو عرض النقد بمعناه الضيق إلى استمرار تراجع قيمته للشهر الخامس على التوالي، إذ تراجعت قيمة هذا الرصيد بنحو 1046.7 مليون دينار وبنسبة 8.0% خلال الفترة من نهاية شهر أبريل 2022 وحتى نهاية سبتمبر 2022، ليبلغ إجمالي قيمته نحو 11990.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022 مقابل نحو 13036.7 مليون دينار في نهاية أبريل 2022. أما على أساس شهري، فتراجعت قيمة الرصيد بنحو 130.0 مليون دينار وبنسبة 1.1% مقارنة بإجمالي رصيد بلغت قيمته نحو 12120.1 مليون دينار في نهاية شهر أغسطس 2022. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى انخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 148.6 مليون دينار وبنسبة 1.4%، مقابل ارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 18.6 مليون دينار وبنسبة 1.1%. وعلى أساس سنوي، تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 255.2 مليون دينار وبنسبة 2.1% في شهر سبتمبر 2022 مقارنة برصيد شهر سبتمبر 2021 البالغ قيمته نحو 12245.2 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 116.4 مليون دينار وبنسبة 6.5%، والودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 138.7 مليون دينار وبنسبة 1.3%.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

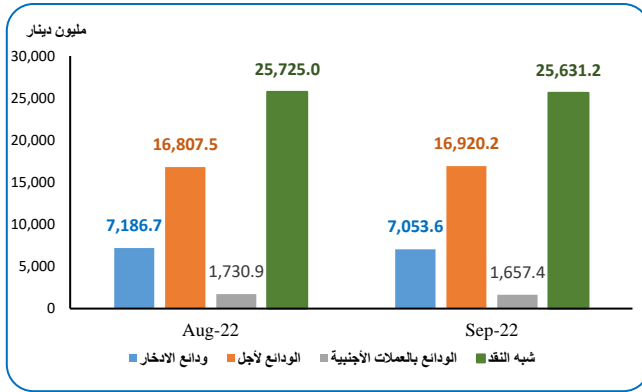


المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

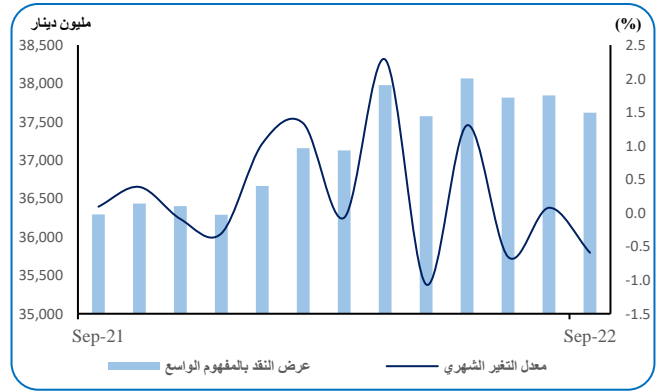
تراجع عرض النقد بمفهومه الواسع "M2" بقيمة 223.9 مليون دينار وبنسبة 0.6% على أساس شهري لتبلغ قيمته نحو 37621.3 مليون دينار مقابل 37845.1 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. ويُعزى هذا التراجع كنتيجة لانخفاض رصيد عرض النقد (M1) بنحو 130.0 مليون دينار وبنسبة 1.1% (على النحو الموضح سابقاً)، وانخفاض رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية، وشهادات الإيداع بالدينار) بنحو 93.8 مليون دينار وبنسبة 0.4%. أما على أساس سنوي، تُشير البيانات إلى ارتفاع السيولة المحلية بنحو 1327.8 مليون دينار وبنسبة 3.7% مقارنة بشهر سبتمبر 2021.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 3. سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي بإصدار جديد لسندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة إجمالية بلغت 1230.0 مليون دينار خلال شهر سبتمبر 2022، وتزامن ذلك الإصدار مع استحقاق لسندات وتورق مقابل بلغت قيمته 730.0 مليون دينار. وبذلك، بلغت القيمة الإجمالية لرصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل 3713.0 مليون دينار في نهاية شهر سبتمبر 2022، مقابل رصيد إجمالي بلغت قيمته 3213.0 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022، أي بارتفاع بلغت قيمته 500.0 مليون دينار وبنسبته 15.6%. هذا، وكانت الإصدارات الجديدة استحقاق 3 أشهر بلغت قيمتها 690.0 مليون دينار بسعر فائدة 2.625%، موزعة على إصدارين بقيمة 290.0 مليون دينار (بمعدل تغطية نحو 9.9 مرة) للإصدار الأول استحقاق 13 ديسمبر 2022، وبقيمة 400.0 مليون دينار (بمعدل تغطية نحو 5.4 مرة) للإصدار الثاني استحقاق 20 ديسمبر 2022. أما الإصدارات الجديدة استحقاق 6 أشهر بلغت قيمتها 540.0 مليون دينار، موزعة على إصدارين أيضًا بقيمة 300.0 مليون دينار للإصدار الأول استحقاق 21 مارس 2023 (بمعدل تغطية نحو 7.0 مرة، وسعر فائدة 3.0%)، والإصدار الثاني بقيمة 240.0 مليون دينار استحقاق 28 مارس 2023 (بمعدل تغطية 11.6 مرة، وسعر فائدة 3.75%).

## جدول (1): سندات البنك المركزي والتورق المقابل نهاية سبتمبر 2022

(مليون دينار)

الرصيد الإجمالي	التورق مع البنك سنة فأكثر	استحقاق 12 شهر	استحقاق 6 أشهر			استحقاق 3 أشهر			
	الرصيد	الرصيد	الرصيد	إصدار جديد	المستحق	الرصيد	إصدار جديد	المستحق	
3213.0	23.0	100.0	2000.0	-	-	1090.0	400.0	240.0	أغسطس 2022
3713.0	23.0	100.0	2300.0	540.0	240.0	1290.0	690.0	490.0	سبتمبر 2022

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هذا، وبصفة عامة يحافظ بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي بما يحدث توازن في مستويات السيولة المحلية.

## ثانياً: التطورات المصرفية (بخلاف بنك الكويت المركزي)

### 1. موجودات "أصول" البنوك المحلية:

جدول (2): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

معدل التغير (%)	سبتمبر		أغسطس	سبتمبر	
	شهري	2022	2022	2021	
2.1	-5.7	8,002.7	8,488.0	7,838.6	مطالب على البنك المركزي
-74.1	-15.0	522.0	613.8	2,015.9	مطالب على الحكومة
6.7	-0.6	3,714.9	3,736.3	3,482.0	مطالب على المؤسسات العامة*
8.5	0.1	43,678.4	43,635.3	40,248.9	مطالب على القطاع الخاص
8.7	0.0	19,147.1	19,138.8	17,608.7	الموجودات الأجنبية
8.6	11.4	1,094.0	981.9	1,007.7	قروض للبنوك
18.5	-13.0	2,047.7	2,354.3	1,728.2	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك
58.1	9.2	3,232.0	2,960.7	2,044.1	الموجودات الأخرى
7.2	-0.6	81,438.8	81,909.2	75,974.1	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

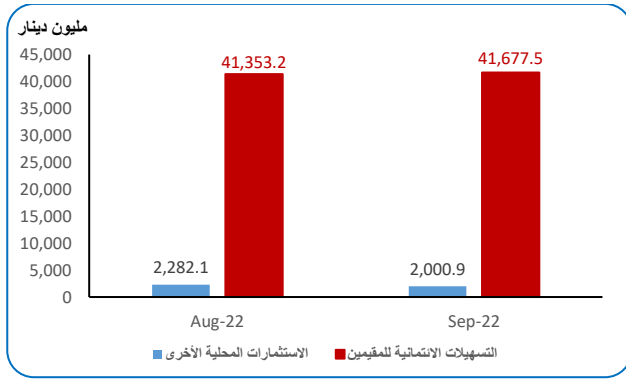
يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفي نهاية شهر سبتمبر 2022، تراجع إجمالي الأصول (على أساس شهري) بقيمة بلغت نحو 470.4 مليون دينار وبنسبة 0.6%، وذلك كمحصلة لتراجع كل من المطالب على البنك المركزي والحكومة والمؤسسات العامة غير المالية والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك بالإضافة إلى

ارتفاع المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية وقروض للبنوك والموجودات الأخرى من ناحية أخرى.

أما على أساس سنوي، فقد ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 5464.7 مليون دينار وبنسبة 7.2%، ويعزى ذلك لارتفاع كافة عناصر جانب الأصول باستثناء المطالب على الحكومة التي تراجعت بقيمة بلغت نحو 1493.8 مليون دينار وبنسبة 74.1%. هذا، وتمثل أرصدة كل من المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نسبة تبلغ نحو 77.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية (أي نحو 53.6% و23.5% لكل منهما على الترتيب) في نهاية سبتمبر 2022.

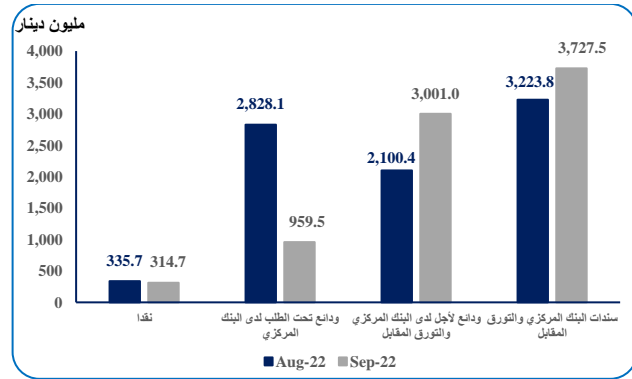
ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل 186.4 مليون دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ نحو 6972.2 مليون دينار مقابل قيمة بلغت نحو 6785.8 مليون دينار نهاية الشهر السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية لتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 178.2 مليون دينار وبنسبة 1.4%، إلى جانب زيادة الموجودات الأجنبية بنحو 8.2 ملايين دينار وبنسبة 0.04%.

شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

على أساس شهري، شهد رصيد إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين تراجعاً بنحو 296.1 مليون دينار وبنسبة 0.6% ليلعب قيمته نحو 46892.3 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022 مقابل نحو 47188.5 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويُعزى السبب في ذلك نتيجة لانخفاض كافة مكونات أرصدة الودائع في البنوك المحلية، على النحو التالي:

- بلغ رصيد ودايع المؤسسات العامة نحو 7137.7 مليون دينار مقابل نحو 7163.3 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، أي بانخفاض بلغت قيمته نحو 25.6 مليون دينار وبنسبته 0.4%. ويأتي هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع الودائع لأجل بما قيمته نحو 320.4 مليون دينار وبنسبته 4.8% من ناحية، وارتفاع ودايع تحت الطلب بقيمة 294.7 مليون دينار وبنسبة 55.8% من ناحية أخرى.

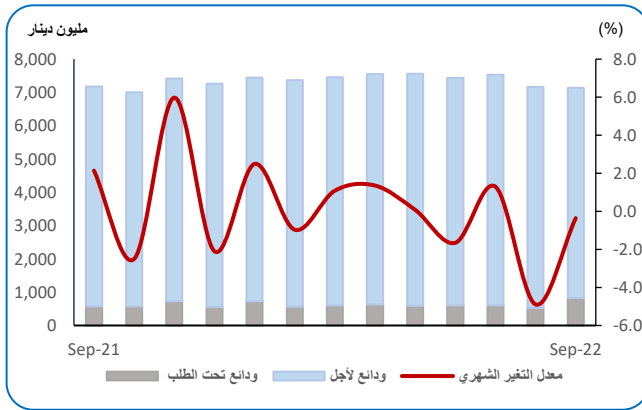
- تراجع رصيد الودائع الحكومية بنحو 28.1 مليون دينار وبنسبة 0.7% ليلعب إجمالي الرصيد نحو 3796.0 مليون دينار مقابل إجمالي رصيد بلغت قيمته نحو 3824.1 مليون دينار في نهاية شهر أغسطس 2022. وهذا التراجع محصلة لانخفاض الودائع تحت الطلب بنحو 43.6 مليون دينار وبنسبة 10.5%، وارتفاع الودائع لأجل بنحو 15.5 مليون دينار وبنسبة 0.5%.

- كما سجلت أرصدة ودايع القطاع الخاص (مقيمين) تراجعاً بقيمة بلغت نحو 242.4 مليون دينار وبنسبة 0.7% لتبلغ قيمتها نحو 35958.6 مليون دينار مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 36201.0 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022. ويأتي هذا التراجع نتيجة لانخفاض أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 169.0 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتبلغ نحو 34301.2 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض أرصدة ودايع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بقيمة 73.5 مليون دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمتها نحو 1657.4 مليون دينار.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنحو 2376.9 مليون دينار ونسبة 5.3%، وذلك كحصلة لارتفاع كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنحو (976.1 مليون دينار ونسبة 34.6%، و1444.2 مليون دينار ونسبة 4.2%) لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية شهر سبتمبر 2022 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. وفي مقابل ذلك، انخفضت ودائع المؤسسات العامة بنحو 43.5 مليون دينار ونسبة 0.6% ليلعب إجمالي الرصيد نحو 7137.7 مليون دينار.

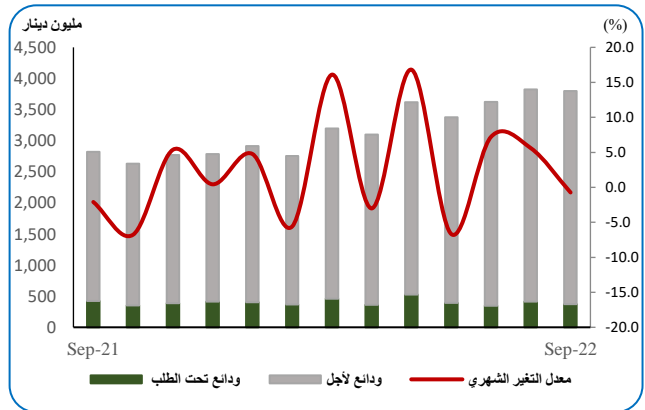
هذا، وشكلاً متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية نحو 76.9% منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية سبتمبر 2022، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 16.0%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.1%. كما يُشكل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.4% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، وبمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص (المقيم) خلال نفس الفترة.

شكل (8) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



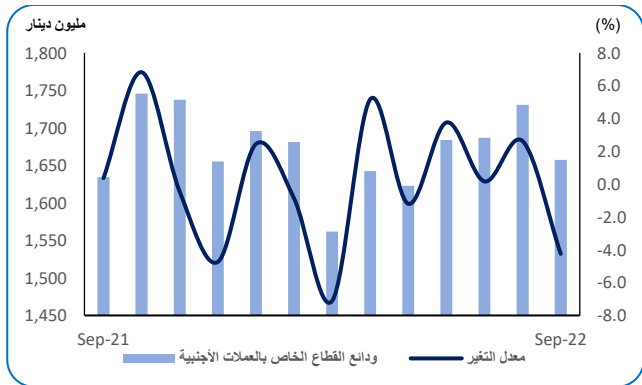
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (7): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



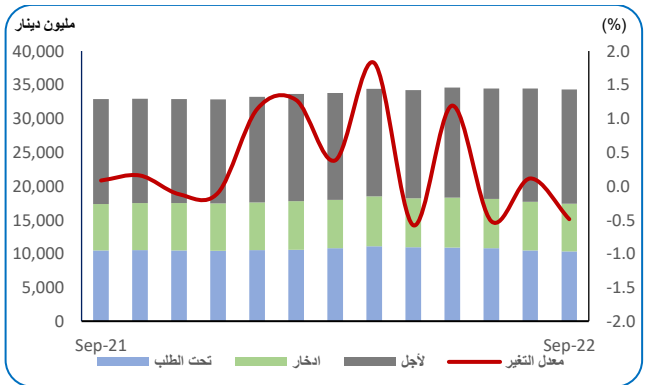
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (10) أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (9) أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي ذات السياق، تُشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص للمقيمين وغير المقيمين المحررة بالدينار الكويتي بالبنوك المحلية بلغت قيمتها نحو 37085.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022 مقابل نحو 37093.2 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022، أي بانخفاض طفيف بلغت قيمته نحو 8.1 ملايين دينار ونسبته 0.02%.

### 3. أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية:

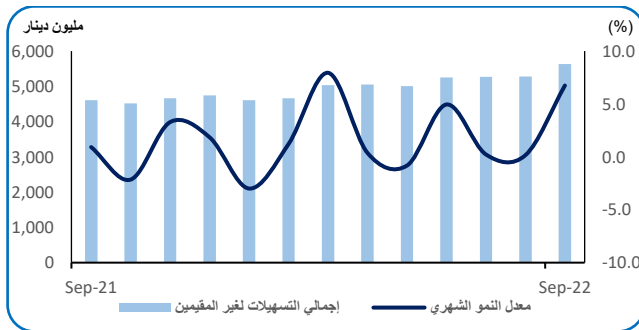
على أساس شهري، ارتفعت أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين وغير المقيمين بقيمة بلغت نحو 770.8 مليون دينار وبنسبة 1.5% لتبلغ نحو 52117.1 مليون دينار مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 51346.4 مليون دينار في نهاية أغسطس 2022. ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين (تمثل نسبة 89.2% من الإجمالي) بنحو 415.0 مليون دينار وبنسبة 0.9% لتبلغ قيمة هذا الرصيد نحو 46486.4 مليون دينار.

وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية (مثلت نسبة 39.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 97.7 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل قيمتها نحو 18191.4 مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 92.2 مليون دينار وبنسبة 0.6% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، بالإضافة لارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية بنحو 11.3 مليون دينار وبنسبة 0.6% (تمثل التسهيلات الاستهلاكية نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية). كما شهدت التسهيلات الممنوحة للسكن الخاص والنموذجي والتسهيلات الأخرى انخفاضاً بلغت قيمته نحو 3.6 ملايين دينار وبنسبة 1.1%، و2.2 مليون دينار وبنسبة 0.5% لكل منهما على الترتيب.

ومن جانب آخر، ارتفع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 60.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) بقيمة بلغت نحو 317.2 مليون دينار وبنسبة 1.1% لتصل قيمتها نحو 28295.0 مليون دينار.

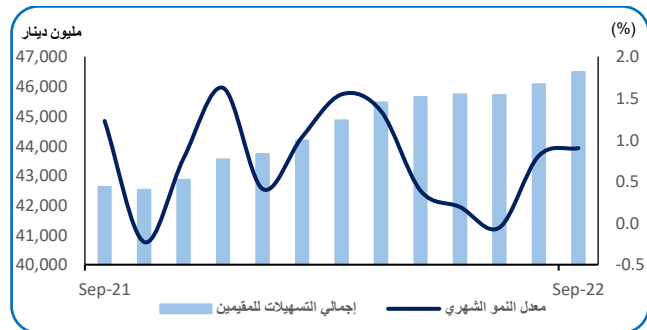
أما على جانب أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين، فمن ناحية شهدت ارتفاعاً في التسهيلات الممنوحة لقطاعات (الصناعة، والإنشاء، وقروض للبنوك، وشراء أوراق مالية، ونفط خام وغاز، والخدمات العامة، وخدمات أخرى) بنسب (1.0%، 17.5%، 16.4%، 0.9%، 9.8%، 6.0%، 4.4%) على الترتيب. ومن ناحية أخرى شهدت قطاعات (التجارة، ومؤسسات مالية غير البنوك، والعقار) تراجعاً بنسبة (12.2%، 9.0%، 12.0%) على الترتيب. هذا، وبلغت نسبة أرصدة قروض للبنوك نحو 38.8% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي للتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين خلال شهر سبتمبر 2022، يليها كل من خدمات أخرى بنسبة 21.0%، والنفط الخام والغاز بنسبة 10.4%، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 9.4%.

شكل (12) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

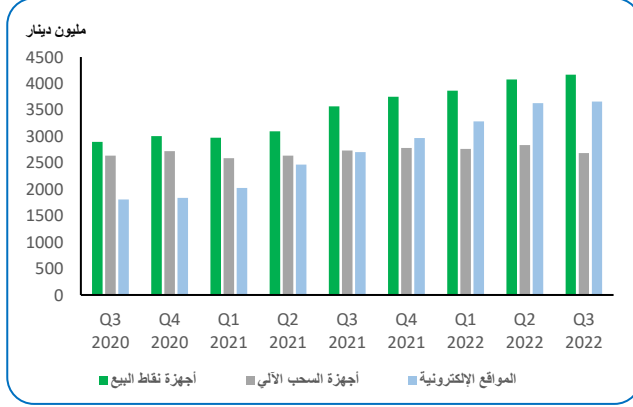
شكل (11) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

#### 4. قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

شكل (13) تطور قيم المعاملات بالبطاقات البلاستيكية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

على أساس فصلي، شهدت قيم المعاملات بالبطاقات البلاستيكية انخفاضاً بنحو 29.1 مليون دينار وبنسبة 0.3% لتبلغ إجمالي قيمة المعاملات نحو 10508.9 ملايين دينار خلال الربع الثالث من عام 2022 مقابل قيمة بلغت نحو 10538.0 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2022. ويأتي هذا التراجع كمحصلة لانخفاض قيمة معاملات أجهزة السحب الآلي بنحو 148.0 مليون دينار وبنسبة 5.2%، مقابل ارتفاع قيمة كل من معاملات أجهزة نقاط البيع والمعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية بنحو (90.3 مليون دينار وبنسبة 2.2%، و28.6 مليون دينار

وبنسبة 0.8%) على الترتيب. أما بالمقارنة مع الربع المقابل من العام السابق، فقد شهدت المعاملات بالبطاقات البلاستيكية ارتفاعاً ملحوظاً بقيمة بلغت نحو 1509.2 ملايين دينار وبنسبة 16.8%، وذلك محصلة لارتفاع كل من أجهزة نقاط البيع والمعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية بنحو (595.3 مليون دينار وبنسبة 16.7%، و958.7 مليون دينار وبنسبة 35.5%) على الترتيب، وتراجع قيمة معاملات أجهزة السحب الآلي بنحو 44.8 مليون دينار وبنسبة 1.6%. ومن خلال ذلك، يمكن القول بارتفاع المعاملات الإلكترونية (عبر المواقع الإلكترونية، وأجهزة نقاط البيع) مقابل تراجع المعاملات باستخدام أجهزة السحب الآلي، وهو ما يتوافق مع تراجع قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بدءاً من نهاية أبريل 2022 بقيمة بلغت نحو 269.9 مليون دينار وبنسبة 14.0%، والتراجع بنحو 116.4 مليون دينار وبنسبة 6.5% مقارنة بنهاية شهر سبتمبر 2021.